

مصر والأوضاع الصحية في الحجاز خلال مواسم الحج أواخر العهد العثماني ١٩٠٠-١٩١٨م

الدكتور نضال داود المومني

عمان

الأردن

الملخص:

يتناول هذا البحث الأحوال الصحية في الحجاز وموقف مصر منها، وأثرها على العلاقات المصرية الحجازية، خصوصاً على رحلة الحج بين مصر والحجاز. كما عكست العلاقات الدولية في منطقة حوض البحر الأحمر؛ التي تمثلت في العلاقات بين الدولة العثمانية صاحبة الولاية على الحجاز حتى إعلان الثورة هناك سنة ١٩١٦م؛ وبريطانية التي احتلت مصر سنة ١٨٨٢م، ثم أعلنت الحماية عليها أواخر سنة ١٩١٤م. وكانت الأوضاع الصحية في الحجاز خلال مواسم الحج مجال اهتمام جميع الأطراف ذات العلاقة بالحجاج؛ نظراً لارتباطها الوثيق بجوانب متداخلة، أبرزها في المجالين الاقتصادي والديني من خلال حركة النقل والتجارة بين مصر والحجاز.

وبيّنت الدراسة آثار انتشار الأوبئة في الحجاز على الحج؛ سواء من خلال أعداد الوفيات والإصابات، أو من خلال تأثيرها على طريق عودتهم إلى مصر؛ وارتباط

ذلك كله بقرارات مجلس الصحة والمحاجر الدولي. كما أوضحت أثر وصول السكة الحديدية الحجازية إلى المدينة المنورة، على طرق الحج والمحاجر الصحية بين مصر والحجاز.

واعتمدت الدراسة على وثائق غير منشورة، كان من أبرزها محفوظات دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، إلى جانب عدد من الصحف المصرية المعاصرة لفترة الدراسة، مثل الأهرام، والمقطم، والأخبار؛ وكذلك صحيفة القبلة الحجازية التي صدرت سنة ١٩١٦م، إضافة إلى مصادر عربية وأجنبية متنوعة.

مقدمة:

تميز تاريخ العلاقات المصرية الحجازية عن غيرها من العلاقات العربية، فقد اتخذت هذه العلاقات أشكالاً متعددة، وشملت مختلف نواحي الحياة خلال الحكم العثماني للبلاد العربية. وكان المحمل المصري الذي اعتادت مصر إرساله سنوياً إلى الحجاز، يحمل معه الغلال والنقود ومساعدات أخرى متنوعة؛ إضافة إلى موسم الحج بشكل عام؛ كان ذلك كله مجالاً حيواً لتجديد العلاقات المصرية الحجازية؛ إذ كانت الدولة العثمانية ومصر تتسقان جهودهما لتأمين سلامة المحمل والحجاج المصريين عامة في ذهابهم إلى الحجاز وإيابهم منها، وذلك بالتنسيق مع ولاية الحجاز وشرافة مكة.

واشتركت الدولة العثمانية ومصر بالاهتمام بصحة الحجاج المصريين وغيرهم من المارين بمصر من الحجاز وإليها؛ وذلك لاتخاذ الاحتياطات الصحية اللازمة لمنع انتقال الأمراض الوبائية بوساطتهم بين مصر والحجاز. وكان لمصر دور واضح في مجال الخدمات الصحية التي تقدمها للحجاج، خاصة المصريين منهم، إلى جانب أهل الحجاز عامة. واعتادت مصر مساعدة الحجاج إذا ما ألمت به محنة أو كارثة؛ سواء المتعلقة بنقص المياه والجفاف، أو انتشار الأوبئة، أو غيرها من الظروف التي أدت إلى أوضاع استثنائية في بلاد الحرمين.

ولما زاد الاهتمام الدولي بالناحية الصحية، ووضع قوانين للمحاجر الصحية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي؛ وذلك لمنع انتقال الأوبئة من إفريقيا وآسية إلى أوروبا^(١)؛ اهتمت الدولة العثمانية بمراقبة الأوضاع الصحية في الحجاز؛ فأنشأت المحاجر الصحية على مداخله البحرية والبرية، وذلك لمنع دخول الأوبئة إليه عن طريق الحجاج؛ كان منها محجر قمران على الساحل الجنوبي للبحر الأحمر؛ وتلاه إنشاء محجر صحي في جزيرتي أبي سعيد وأبي سعد القريبتين من جدة^(٢). هذا إلى جانب محجر تبوك من جهة الشام، الذي زادت أهميته بعد وصول السكة الحديدية الحجازية إلى المدينة المنورة سنة ١٩٠٨م، إذ توجه كثير من الحجاج، مصريين وغيرهم، لاستخدامها.

مصر والأحوال الصحية في الحجاز قبل وصول السكة الحديدية الحجازية سنة ١٩٠٨م:

أشارت المصادر المصرية إلى الخدمات الصحية العثمانية في الحجاز؛ فذكر محمد صادق باشا في حديثه عن حج سنة ١٣٠١هـ / ١٨٨٤م، أنه كان في جدة دائرة صحية ومحجر صحي له طبيب مرسل من الآستانة، يتلقى أوامره من والي الحجاز بمكة^(٣). كما أشار في حديثه عن حج سنة ١٣١٣هـ / ١٨٩٦م، إلى المحجر الصحي الموجود في مدينة ينبع، ووصفه أنه مبني في غاية النظام^(٤).

واعتماد حاكم جدة أن يأخذ من الحجاج رسوماً مقابل الخدمات الصحية، ففي سنة ١٨٩٦م، أخذ عن كل قادم إلى جدة بحراً نصف ريال مقابل خدمات المحجر، وحفر وردم الحفائر بمنى وإزالة العفونات^(٥)، وذكر إبراهيم رفعت أنه في سنة ١٣١٨هـ / ١٩٠١م، كان يستوفي في جدة من كل حاج ثمانية قروش رسم حجر صحي^(٦)؛ وارتفع إلى ثمانية قروش ونصف سنة ١٣٢٠هـ / ١٩٠٣م^(٧).

وتحدث بعض الذين رافقوا المحمل المصري قبل الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، عن بعض جوانب القصور في الخدمات الصحية المقدمة في الحجاز؛ منها اعتياد الحجاج على نحر الأضاحي بمنى في ساعة واحدة يوم النحر (١٠ ذي الحجة) بالقرب من منازلهم، مما يساعد على تلوث الهواء وانتشار الأوبئة، واستمر ذلك حتى ١٣١٨هـ/ ١٩٠١م، عين عُمُلت حفر كثيرة بعيدة عن أماكن إقامة الحجاج، أُرِقت فيها الدماء، فلم تنتشر الأوبئة، ولم يمرض أحد، وهكذا أصبح الأمر في السنوات اللاحقة^(٨). إلا أن هذا لم يكن كافياً لمنع انتشار الأوبئة والروائح الكريهة لاحقاً^(٩).

كما كان الحجاج يقضون حوائجهم بشكل عشوائي^(١٠)؛ هذا إلى جانب أحواض المياه المكشوفة المنتشرة في مدن الحجاز، والتي يشرب منها الحجاج؛ وإلى غير ذلك من جوانب القصور في مستشفيات الحجاز، وكان أبرزها قلة الأدوية^(١١).

واهتمت مصر بصحة حجاجها المسافرين إلى الحجاز، وغيرهم من الحجاج الذين يمرون بالأراضي المصرية في طريقهم من وإلى الحجاز^(١٢)، وأسست مصر سنة ١٨٥٨م، محجر الطور، باعتباره محجر مصر العام والحجاج المصريين، وجهازه بأحدث المعدات والأدوات الصحية سنة ١٨٩٣م، وأنشأت في نظارة الداخلية قلماً للمحاجر، اختص بالعناية بمحجر الطور. وكان في مصر أيضاً "مجلس الصحة البحرية والكرنيتيات" الدولي، ومركزه الإسكندرية؛ والذي أصدر في ١٩ شباط ١٩١٤م، إحصاء لعدد الحجاج الذين دخلوا محجر الطور في المدة (١٩٠٠-١٩١٤م)؛ فكان عددهم (٣٥٨٣٤١) حاجاً، منهم (١٥٢٦٨٣) مصرياً^(١٣).

وكانت مسألة انتشار الأوبئة في الحجاز من أبرز المشكلات التي عانى منها الحجاج عامة، بسبب ما رافقها من التشديد عليهم في محجر الطور في طريق عودتهم إلى مصر؛ إذ لم يعد مجلس الصحة البحرية نظيفاً خلال المدة (١٩٠٠-١٩١٤م)، سوى مرتين في سنتي ١٩٠١، ١٩٠٤م، بينما عدّه ملوثاً بالهواء الأصفر (الكوليرا) في السنوات ١٩٠٢، ١٩٠٨، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، وبالطاعون في باقي السنوات^(١٤).

واعتادت الحكومة المصرية إرسال صيدلية عسكرية بصحبة المحمل المصري، يرافقها طبيب وصيدلاني، إلا أن عملهما كان موضع نقد، حتى قيل في الطبيب لسنة ١٢٩٧هـ / ١٨٨٠م^(١٥):

حكيمنا دواؤه وإه كنسج العنكبوت إذا مريضاً عاده تركه حتى يموت هذا إلى جانب صيدلية ملكية أخرى، والتي لم يكن إرسالها منتظماً، وكان دورها بسيطاً^(١٦). وأصبح ديوان الأوقاف المصري يرسل بعثة طبية على نفقته بصحبة المحمل اعتباراً من سنة ١٣٢٥هـ / ١٩٠٨م^(١٧).

تعددت مظاهر المتابعة المصرية للأوضاع الصحية في الحجاز خلال مواسم الحج، فقد أرسلت الحكومة المصرية سنة ١٨٨٠م، طبيبين إلى الحجاز؛ ليكونا مع الحجاج بمنى، وليخبرا بما يشاهدان من وباء وغيره فيما يتعلق بالأوضاع الصحية، وكان معهم صناديق مملوءة بالأدوية^(١٨). وفي سنة ١٣٢٥هـ / ١٩٠٧-١٩٠٨م، كان الطبيب حمادة بك مندوباً لمجلس المحاجر الصحية المصرية في جدة^(١٩). ولما انتشرت الكوليرا في الحجاز والمنطقة المحيطة بها ومن ضمنها مصر - علمت مصلحة الصحة المصرية بذلك من مندوبها في جدة، وذكر أن الكوليرا تسببت حتى يوم ١١ ذي الحجة ١٣٢٥هـ / ١٥ كانون الثاني ١٩٠٨م، في ٦ وفيات في جدة و ١٧ إصابة و ٦٧ وفاة في مكة^(٢٠).

وأبرقت الداخلية المصرية في السنة نفسها إلى إبراهيم أفندي سليمان طبيب المحمل، بأن يحصر وفيات جميع الحجاج، وأن يخبر بها كل يومين أو ثلاثة، بدلاً من كل يوم. كما أبرقت إلى أمير الحج بحصر وفيات الحجاج المصريين، ونبهت على طبيب المحمل بعدم إرسال معلومات عن وفيات الكوليرا إلى مجلس المحاجر الدولي. وقد أشار أمير الحج إلى وفاة ثلاثة مصريين في مكة خلال شهر كانون الثاني سنة ١٩٠٨م، دون ذكر السبب^(٢١). كما أبرق رئيس مجلس المحاجر والصحة المصرية

إلى مندوبه في جدة بقرار المجلس مصادرة جميع المأكولات التي يحضرها الحجاج إلى الطور وإتلافها؛ وإبلاغ ذلك إلى جميع أطباء المحمل^(٢٢).

وكانت أخبار وصول الحجاج من سواحل الحجاز إلى محجر الطور، تنقل إلى الديوان الخديوي تباعاً، مع بيان أحوالهم الصحية، بغض النظر عن جنسياتهم. وكان على مصر اتخاذ كافة الاحتياطات الصحية لمنع دخول الكوليرا إليها عن طريق الحجاج العائدين إلى أوطانهم^(٢٣)، وحذرت صحيفة الأهرام المصرية الحكومة من التهاون في مراقبتهم، وذكرت باهتمام الخديوي (عباس حلمي الثاني) شخصياً بهذا الأمر، إذ حدث مدير الصحة لاتخاذ اللازم على سواحل البحر الأحمر وفي محجر الطور. كما ذكرت أن الكوليرا قضت في سنة ١٩٠٢م، على خمسة وثمانين ألفاً من المصريين^(٢٤).

وجدير بالذكر تأثير الإجراءات المصرية نحو الحجاج عموماً بالاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢م، وطالما سعت بريطانيا إلى التدخل في مسألة الحج المصري بقصد منعه في بعض السنوات، بحجة انتشار الأوبئة في الحجاز، ومنع دخولها إلى مصر^(٢٥). كما سعت في مؤتمراتها الطبية إلى إثبات كون الحجاز مهد الأوبئة؛ ولذلك شددت المراقبة على القادمين إلى الحجاز والمغادرين منها، حتى صار لفظ الحج ملازماً لمفهوم الحجر الصحي^(٢٦).

رغم اهتمام كل من الدولة العثمانية ومصر بمراقبة الأوضاع الصحية في الحجاز، وكذلك إنشاء المحاجر الصحية ومراقبة شؤونها، إلى جانب مراقبة تنقل الحجاج بين مصر والحجاز؛ إلا أن ذلك كله لم يمنع انتشار الأوبئة خلال مواسم الحج في الحجاز والمناطق المحيطة. واقتصرت إجراءات الحجر الصحي في الحجاز على مظاهر شكلية في معظمها؛ تمثلت في استيفاء الرسوم الصحية من القادمين إلى الحجاز؛ ولم يؤد استيفاء تلك الرسوم إلى تحسن ملموس في مستوى الخدمات الصحية والنظافة العامة في مدن الحجاز الرئيسية التي ارتادها الحجاج.

أثر السكة الحديدية الحجازية على الإجراءات الصحية بين مصر والحجاز ١٩٠٨-١٩١١م:

وصلت السكة الحديدية الحجازية إلى المدينة المنورة سنة ١٣٢٥هـ / ١٩٠٨م، وبدأ الحجاج باستخدامها خصوصاً في طريق عودتهم من الحجاز إلى مصر؛ فابتعدوا بذلك عن المرور بمحجر الطور، الذي كان لازماً عليهم المرور به، خصوصاً عند انتشار الأوبئة في الحجاز؛ وفق الإجراءات الصحية المتبعة في مصر. هذا مع عدم وجود محجر صحي في مصر شمالاً جهة البحر الأبيض المتوسط، وكذلك عدم اعتراف مجلس المحاجر الدولي بإجراءات الحجر الصحي العثماني على الحجاج بعكس المأمول منها.

وأصبحت الإجراءات الصحية المتبعة بين مصر والحجاز مثار اهتمام الدولة العثمانية ومصر وبريطانية في ظل توجه الحجاج لاستخدام السكة الحديدية.

واهتمت مصر سنة ١٩٠٨م، بالأوضاع الصحية لحجاجها والمارين بمصر، وتعرض مجلس النظار في جلسته يوم ١٥ تشرين الأول سنة ١٩٠٨م، إلى القرار الذي أصدره مجلس المحاجر حول فرض الحجر الصحي على الحجاج المصريين العائدين من الحجاز بطريق سورية في محجر الطور، وذلك دون السوريين القادمين إلى مصر؛ لأن في ذلك كما قال سعد زغلول: "تحكم ربما أوله الناس إلى تعمد الإضرار بالحجاج؛ فينبغي على الحكومة حمل المجلس على تعديل القرار". وأضاف: "نعم أن هذا المجلس قراراته نافذة، غير أن الحكومة يجب عليها أن تظهر للأمة أنها فعلت ما تستطيع لتخفيف الضرر عنها"^(٢٧).

وأصبحت مسألة الحجر الصحي على الحجاج العائدين من الحجاز بطريق مصر، مدار بحث بين مصر والدولة العثمانية؛ فلما أبلغت الخارجية المصرية في كانون الثاني سنة ١٩٠٩م، الصدارة بالآستانة، قرار مجلس الصحة المصرية، بعدم قبول

الحجاج الروس العائدين بطريق السكة الحجازية بمصر، دون قضاء الحجر بالطور؛ عدت الصدارة موقف مصر غير موافق للأصول؛ لأن الحجاج يقضون مدة الحجر في تبوك، وكونه ليس كالسنة الماضية في مدائن صالح، بل صار استحضار لوازم الحجر، إضافة إلى عدم ظهور الكوليرا في الحجاز. وطلبت الصادرة إلغاء قرار الحجر عليهم في الطور^(٢٨). ولما كان قرار مصلحة الصحة المصرية بناء على قرار دولي، فإنها لم تستطع تغييره، وانحصر دورها فقط بالحجر على العائدين بطريق السكة في إحدى جهات البحر المتوسط؛ إذا كان عددهم قليلاً لا يتجاوز ثلاثمائة حاج، وإذا زاد، فلا بدّ من إرسالهم إلى الطور طبقاً للقرار الدولي^(٢٩).

واستغرقت المباحثات بين الدولة العثمانية ومصر وبينهما مجلس المحاجر الدولي فترة طويلة نسبياً، حتى جاء قرار مجلس الصحة المصري في [١٥ ربيع أول ١٣٢٧هـ/ ٦ نيسان ١٩٠٩م]، بقبول الحجاج المصريين العائدين بالسكة الحجازية من سورية دون إرسالهم إلى الطور، وعُدّ ذلك قراراً استثنائياً لا يستعمل في المستقبل - وكان ذلك بعد انتهاء موسم الحج - ونَبّه المجلس الحكومة لضرورة إنشاء محجر على سواحل المتوسط لهذه الغاية. وشاركته الأهرام الرأي؛ وكذلك ضرورة سعي الحكومة المصرية إلى تعديل القرار، الذي ينص على أنه في حالة ظهور الكوليرا في الحجاز يكون الحجر الصحي على المصريين في محجر الطور، "لازماً لا تسامح فيه"، سبعة أيام وثلاثة تحت المراقبة؛ لأن هذا القرار لا يعدل إلا بقرار دولي مثله، حتى لو أنشئ محجر جهة المتوسط؛ "فإن لم تفعل الحكومة ذلك، تكون متهاونة براحة رعاياها؛ لأنه لا يمكن بعد اليوم منع الحجاج المصريين عن ركوب السكة الحجازية؛ وفيها يجدون راحتهم، ويتمون حجهم بزيارة القدس"^(٣٠).

ورغم ذلك كله، فقد استمر توجه مجلس المحاجر الدولي إلى ضرورة إلزام المصريين بالعودة من الحجاز إلى الطور، وقد ذكر الطبيب زخرياس، مدير محجر الطور، في حديثه حول الاحتياطات الصحية للعام التالي (١٣٢٧هـ)، أنه يجب على الحجاج

الذهاب بطريق سورية إلى المدينة، والعودة بحراً إلى جدة فالطور؛ وذلك لتسري معاملات الحجر على الحجاج جميعهم. إضافة إلى معرفة عدد المصريين والغرباء المارين بمصر، والذين سيستعملون السكة الحجازية منهم^(٣١).

وذكرت الأهرام حول موسم الحج لسنة [١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨-١٩٠٩م]، أنه انتهى بالسلامة من الأمراض، وأشارت إلى برقية جاء فيها: أن عدد الحجاج الذين مروا بجدة حتى يوم ٣ ذي الحجة ١٣٢٦هـ/ ٢٧ كانون الأول ١٩٠٨م، بلغ (٥٧٧٧٥) في العام السابق؛ وبلغت الوفيات في مكة خلال الفترة [١٦ جمادى الثانية إلى ٢٤ ذي القعدة ١٣٢٦هـ/ ١٦ تموز إلى ١٨ كانون الأول ١٩٠٨م]، (٢٤٣٧) مقابل (٥٧٣٣) في العام السابق؛ وعليه "فالصحة جيدة"^(٣٢). فقد كانت وفاة (٢٤٣٧) حاجاً خلال ستة شهور في مكة وحدها مؤشراً على أن الصحة جيدة خلال ذلك الموسم؟!.

كان الطبيب صالح صبحي مندوب مصر الصحي في موسم حج سنة ١٣٢٦هـ، الذي وصل مكة بصحبة الطبيب محمد بك حسين الهندي نائب قنصل بريطانية في جدة. وجاء في المؤيد أن الحالة الصحية في مكة أفضل من السنوات السابقة، وأنهما سرا بها^(٣٣). كما امتدحت المؤيد البعثة الطبية المصرية الخيرية المرافقة للمحمل المصري، التي أرسلها ديوان الأوقاف المصري، وتكونت من طبيب وصيدلاني وأربعة ممرضين ومساعدين؛ وبينت أعمالها الكبيرة في معالجة المرضى في البلاد الحجازية، والتي تمثلت في صرف الأدوية اللازمة، وإجراء العمليات الضرورية. ووصفها المؤيد أنها: "من أعظم المآثر لمصر والمصريين، وأعمها نفعاً وأجزلها فائدة".

قدر الدكتور صبحي في تقريره عدد حجاج تلك السنة، بمائتي ألف، جاء منهم (٦٩) ألفاً بطريق البحر. وأكد فيه تفتيشه على النقاط الصحية في مكة وعرفات ومنى، وسعيه للاتفاق مع والي والشريف لوضع نطاق صحي حول مجاري المياه والأحواض؛ وقد باشر ذلك برفقة اثنين من الأشراف برجالهما. وذكر عدم كفاية الحرس على مواقع المياه، إضافة إلى معاكسة بعضهم لعمله. وأشار إلى وجود

صهاريج مياه مكشوفة وعددها ثلاثة، وأنه يصعب حفظها من التلوث لوقوعها في "حضيض" جبل عرفات، وتحتوي هذه الأحواض على المياه التي يشرب منها الحجاج خلال وجودهم هناك؛ فأولها تستسقي منه قوافل المحملين المصري والسوري، والثاني للحجاج الهنود، وهو مكنم الخطر، ويبعد عن الأول ٣٠٠ متر، ويعسكر حوله الهنود وأهل اليمن، وتبدأ الوفيات بينهم وبين المحيطين بالأحواض الثالث، "أما السوريون والمصريون، فلا يجد المرض إليهم سبيلاً بسهولة، ووفياتهم دائماً أقل". وبين صبحي دوره في توعية المطوفين، خاصة من الهنود والجاويين. وقال: أساءت الحكومة العثمانية بحفر أحواض مكشوفة، أصبحت مهداً للميكروب وتكاثره؛ ونصح بهدمها، والاستعاضة عنها بجر الماء من عين زبيدة إلى عرفات بواسطة مضخة بخارية، لرفع المياه إلى خزان معدني، وتكون مثل المضخات المستعملة في الآبار الارتوازية بروض الفرج بمصر^(٢٣).

وأضاف الطبيب وصفاً لمستشفى جدة، وانتقد عمله وقلة الاهتمام به، حيث يعمل به موظف واحد هو: الطباخ والصيدلي والاقتصادي والمرض، ليلاً نهاراً؛ وقال يجب هدمه لأنه مقر الميكروبات. وامتدح المستشفى العثماني - المحجر الصحي - الموجود في جزيرة وسط البحر - سعيد - تبعد حوالي ساعة ونصف بالمركب الشراعي عن ميناء جدة، حيث فيه المعدات اللازمة، ونصح بجعل تطعيم الأطفال إجبارياً في الحجاز؛ وأن تحمل البواخر المسافرة إلى الحجاز كمية من أنابيب المصل تكفي ركابها، إذا ظهرت إصابة بينهم. وطلب من الحكومة المصرية أن ترسل مع بعثتي الأوقاف والمحمل الطبيتين كمية من الأنابيب، تكفي الحجاج المصريين؛ لأنه لما انتشر الوباء سنة ١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م، لم يكن في الصيدلية العثمانية سوى عشرة أنابيب فاسدة، ولم يكن في صيدلية المحمل شيء منها. كما انتقد حالة الأمن في الحجاز، وكثرة اعتداءات العربان على الحجاج والعساكر العثمانية^(٢٤).

تميز موسم الحج لسنة [١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩-١٩١٠م]، عن السنوات السابقة، بحج عباس حلمي الثاني خديوي مصر؛ فكان ذلك فرصة تكثيف الاتصالات المصرية الحجازية، وانتقد الخديوي حالة النظافة في مكة وجدة، بوصفها لم تبلغ المستوى المطلوب، وتمنى تحسينها في عهد الحكومة العثمانية الدستورية^(٣٦).

كانت الحالة الصحية لموسم حج الخديوي ملوثة بالطاعون؛ وأعلن ذلك في أثناء وجود الخديوي في المدينة؛ إذ أخبر مجلس الصحة البحرية بالإسكندرية الديوان الخديوي في [٢٩ ذي الحجة ١٣٢٧هـ/ ١١ كانون الثاني ١٩١٠م]، أنه بناء على وجود الطاعون بجدة تقرر أن يعدّ الحج ملوثاً؛ ولكن ولبور المحروسة المقل الخديوي، لا يعدّ ولبور حجاج حسب أمر الخديوي وقوانين الحجر الصحي؛ فتكون مدة الحجر عليه خمسة أيام فقط، تُحسب من تاريخ مغادرته الحجاز، فأخبر الديوان الخديوي أحمد شفيق -رئيس ديوان الخديوي- في المدينة المنورة بهذا القرار بتاريخه^(٣٧)؛ وأرسلت إليه صورته في اليوم التالي، استناداً إلى ما ورد من مندوب الدولة العثمانية في المجلس، بأن مجلس عالي الدولة العثمانية، عدّ الحج ملوثاً بالطاعون^(٣٨).

وأقام الخديوي في الحجر الصحي العثماني في تبوك خمسة أيام ابتداءً من [٤ محرم ١٣٢٨هـ/ ١٦ كانون الثاني ١٩١٠م]، وقال البتوني بعد أن وصف محجر تبوك؛ إن هذا المحجر خاص بأهل الشام وتركيا؛ أما أهل مصر، فلا بدّ لهم من تمضية الحجر الصحي في الطور قبل دخولهم الأراضي المصرية؛ وأنه تمت مخاطبات رسمية لاعتبار محجر تبوك كورنتينة عامة، بحيث يكفي للحجر على المصريين وغيرهم، ولكن لم يتقرر شيء بهذا الخصوص^(٣٩).

وانتقدت الأهرام إجراءات اعتبار الحج ملوثاً، استناداً إلى رأي أحد الأطباء المنتدبين، الذي أدّى إلى الحجر على الحجاج جميعهم، هذا رغم تأييد الأهرام لأخذ الاحتياطات الصحية، إلا أنها ذكرت أنه لا يوجد في جدة معمل بكتريولوجي يثبت نوع الإصابة؛ فقرار الطبيب ينفذ على المحاجر جميعها، دون التثبت من صحته، وربما ذلك باتفاق

عمال المحاجر مع الطبيب؛ فالحجر استناداً إلى الظن ليس عدلاً، وفيه إضرار بالحجاج. ودعت الأهرام مجلس الصحة المصري للاهتمام بهذا الأمر، خاصة بعد إعلان الدستور؛ إذ لم يعد إنشاء معمل بكتريولوجي في جدة أمراً صعباً للتحقيق من الإصابات المشتبهة^(٤٠). وذكر المعتمد البريطاني في تقريره لتلك السنة؛ أنه حدثت إصابة طاعون في جدة، فعُدّ الحج موبوءاً ، وأقام الحجاج عشرة أيام في الطور. وبلغ مجموع الحجاج المصريين (١٠.٠٠٠) حاج^(٤١).

عُدّ قرار مجلس الصحة إقامة الحجر الصحي بإقامة الحجر الصحي على الحجاج في الطور، كأنه عقوبة، لم ينج منها إلا من حج، وعاد بسلام قبل ظهور الوباء في جدة^(٤٢). واتجهت مصلحة الصحة والمحاجر إلى التساهل مع العائدين بالسكة بطريق سورية لتلك السنة، وهم الذين يُحجر عليهم في تبوك^(٤٣)؛ لكن دون إعلان ذلك بقرار رسمي، مما جعلها عرضة للنقد، باعتبار مجلس الصحة لا يميل إلى رؤية الحجاج المصريين بطريق سورية؛ وأنه اضطرهم على العودة بحراً إلى الطور خشية خضوعهم للحجر مرتين. وأعلنت الدولة العثمانية سعيها لجعل الحجر في تبوك كافياً، دون تمكّنها من إقرار ذلك. وأكدت الأهرام وجوب الحجر مرة واحدة على العائدين بطريق سورية^(٤٤). ورغم اعتراف بريطانية بدور سكة الحديد الحجازية بتيسير وصول الحجاج إلى الحجاز؛ فقد ربطت ذلك بالتدابير الصحية التي تقتضي التعديل، "ولكن هذه المسألة تهم تركية وأوروبية مباشرة، أكثر مما تهم القطر المصري؛ فالنظام الحالي يضمن وقاية هذه البلاد من القادمين إليها من موانئ بلاد العرب، ولا يصعب حراسة الحدود الشرقية، أما فيما يختص بموانئ سورية، فالقطر المصري يستطيع أن يتخذ أسباب الوقاية بضرب الحجر الصحي^(٤٥).

اتخذت مصر الاحتياطات الصحية المعتادة لموسم الحج لسنة ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م - ١٩١١م، وعبر بعض الحجازيين بالصحف المصرية قبل الحج عن سوء الوضع الصحي في مكة، بسبب سوء إدارة البلدية، وعدم اهتمامها بالأوضاع الصحية، مع

انتشار الميكروبات والأوساخ، وكذلك إهمال مفتش الصحة لهذه الأمور. وطالبوا الأستانة وولاة الأمور التدخل لمعالجة هذه الأوضاع^(٤٦). ولما كانت الأوبئة منتشرة في كثير من البلاد المحيطة بمصر، فقد أشارت الداخلية المصرية إلى ذلك في مشوارها إلى الحجاج ولوقاية مصر من الأمراض وحفظ نظامها الصحي، وطالبت حجاجها العودة بطريق السويس، تجنباً للتعرض للمشاق إذا حضروا بطريق آخر؛ لضرورة مرورهم بمحجر الطور، خصوصاً إذا استمر وجود الأوبئة^(٤٧).

وصل مندوب مجلس الصحة الدولي إلى جدة يوم ٤ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/ ٧ كانون الأول ١٩١٠م، واستمر يؤكد نظافة الحج وسلامة الوضع الصحي في مدن الحجاز خاصة مكة، حتى يوم ١٨ ذي الحجة/ ٢١ كانون الأول؛ إذ بعث إلى المجلس بحصول إصابة طاعون في جدة؛ وعليه أخبر المجلس الديوان الخديوي "بكل أسف نفيد أن الحج يعتبر مزرعاً"^(٤٨).

وأخيراً تقرر الحجر في الطور، عشرة أيام على المصريين وسبعة على الأجانب، بعد أن استبشر الجميع بنظافة الحج. وذكرت الأهرام أن ذلك بسبب إصابة طاعون في جدة، إلا أنها لا تروى مصر التي اعتادت "زيارة هذا الضيف الثقيل لها كل سنة تقريباً"^(٤٩).

وأرسلت جماعات مصرية تواجدت في الطور يوم ١٩ ذي الحجة/ ٢٣ كانون الأول ثاني يوم ظهور الوباء في جدة - إلى الخديوي بنظافة الحج، ملتجئين تخفيف مدة الحجر عليهم^(٥٠). وقد نشرت برقيات احتجاجهم في الصحف؛ إلا أن ذلك لم يمنع الحجر على الحجاج جميعهم، الذين وصلوا الطور بعد تاريخ ظهور الوباء في جدة^(٥١).

بلغ مجموع الإصابات بالكوليرا في مكة حتى يوم ٥ محرم ١٣٢٩هـ/ ٦ كانون الثاني ١٩١١م (٣١) إصابة، مات منها (١٢)، بناء على ما أرسله مندوب المجلس الدولي في الحجاز، وكانت معظمها مشتبه بها كوليرا أو طاعون، ولوحظ من تقاريره

انتشار الطاعون والكوليرا في جدة، والكوليرا في مكة^(٥٢). وعلم المجلس من مندوبه في ١ محرم ١٣٢٩هـ / ٢ كانون الثاني ١٩١١م، أنه سيتوجه إلى ينبع لمراقبة الحجاج العائدين بطريقها^(٥٣)؛ وبات متوقعاً توجهه إلى المدينة المنورة إذا اقتضى الأمر^(٥٤). واستمر المندوب يوافي المجلس بعدد الوفيات والإصابات في مدن الحجاز الرئيسة التي ارتادها الحجاج؛ وهي مكة وجدة وينبع.

وارتفع عدد الإصابات والوفيات في مدن الحجاز خلال شهر محرم ١٣٢٩هـ / كانون الثاني ١٩١١م؛ فحصل بمكة وحدها يوم ١١ محرم / ١٢ كانون الثاني، (٢٨) إصابة كوليرا، توفي منها (٢٠)؛ وبلغت جملة الإصابات في ينبع حتى ذلك التاريخ، (٢٤) إصابة و(٢١) وفاة^(٥٥). وأخذ معدل الإصابات والوفيات بالانخفاض تدريجياً مع مغادرة الحجاج للحجاز. وحضر إلى الطور من ينبع يوم ٩ صفر ١٣٢٩هـ / ٩ شباط ١٩١١م [بابور المنيا حاملاً (١٣٨١) حاجاً مصرياً، توفي أحدهم بالكوليرا أثناء الطريق^(٥٦). وقدر عدد المصريين الذين أصيبوا بالكوليرا في تلك السنة (٤٥)، توفي منهم (٣٢)^(٥٧). وقدرت صحيفة اللواء عدد الحجاج المصريين بحوالي (١٦٢٤٥)^(٥٨)، ووفق مصدر بريطاني (١٧٥٠٠)، بزيادة (٧٥٠٠) عن السنة السابقة^(٥٩)، وبلغ مجموع الحجاج ثلاثمائة ألف^(٦٠).

مثل التشديد في الحجر على الحجاج أثناء عودتهم من الحجاز إلى مصر، نوعاً من العقوبة والإيذاء، وقد ساعد الوجود البريطاني في مصر على ذلك. وأصبح هناك إشكال سنوي معتاد، تمثل بضرورة الحجر على جميع العائدين إلى مصر بحجر الطور، ومنهم العائدين بالسكة الحديدية الحجازية بطريق سورية، ورغم خضوعها للحجر في محجر تبوك العثماني. وظهر هذا الإشكال باعتباره جزءاً من الخلاف البريطاني العثماني ساعد عليه قوة السياسة البريطانية في تنفيذ قرارها بهذا الاتجاه، من خلال نفوذها في مصر، وأصبح استخدام المصريين للسكة الحجازية محفوفاً بالمشقة والضرر.

انتشار الأوبئة وأثره على الإجراءات الصحية قبيل الحرب العالمية الأولى ١٩١١-١٩١٣م:

استمر طريق الحجاج بين مصر والحجاز عرضة للتغيير حسب الحالة الصحية؛ وتباحث برقياً الخديوي عباس حلمي الثاني والشريف الحسين بن علي قبيل موسم الحج لسنة [١٣٢٩هـ - ١٩١١-١٩١٢م] حول الطريق الأنسب للمحمل المصري، حسبما تقتضيه الحالة الصحية، حيث كان الوباء منتشرًا في الحجاز والمنطقة المحيطة.

أبرق الخديوي إلى الشريف في [١٩ رمضان ١٣٢٩هـ / ١٣ أيلول ١٩١١م]، أنه بمناسبة ورود أخبار انتشار الوباء في الحجاز، عازمت الحكومة المصرية على جعل طريق المحمل المصري من السويس إلى جدة، ومن جدة إلى مكة والعودة، ثم من جدة إلى ينبع بحراً، ومنها إلى المدينة ذهاباً وإياباً بالطريق السلطاني؛ وأوضح في [٢١ رمضان / ١٥ أيلول] أن سبب التغيير هو "تمسك مصلحتي الصحة والكورننتينات البحرية بالنسبة للاحتياجات الصحية الواجب اتخاذها، ولوجود الوباء في البلدان الواقعة على طريق العام الماضي، واستلزم عمل كورننتينات في الذهاب والإياب من طريق حيفا^{١٠٠}". وعليه طلب من الشريف الموافقة على طريق ينبع. وأخيراً أخذ الخديوي باقتراح الشريف بأن تكون زيارة المحمل إلى المدينة قبل الحج بطريق حيفا بالسكة الحديدية الحجازية ومن المدينة إلى رابغ بالطريق الفرعي، ومنها إلى جدة بحراً^(١١). وبذلك يرجع المحمل إلى جدة ثم إلى الطور بحراً، منسجماً مع الطريق المقترح لاتخاذ الاحتياطات الصحية اللازمة في محجر الطور.

ولما كان الوباء منتشرًا في الحجاز والمنطقة المحيطة به قبيل موسم الحج؛ فقد قرر مجلس الكورننتينات بالإسكندرية في [٣ ذي الحجة ١٣٢١هـ / ٢٥ تشرين الثاني ١٩١١م]، أن يعدّ الحج ملوثاً لتلك السنة^(١٢). وكان المحمل المصري آنذاك في مكة.

وكان مندوب المجلس في الحجاز يوافيه أولاً بأول بأعداد الوفيات والإصابات في مدن الحجاز؛ فذكر أنه حصل في يوم [١١ ذي الحجة ١٣٢٩هـ / ٣ كانون الأول ١٩١١م] (٢٥) وفاة كوليرا بمنى، و(٧) إصابات بجدة. وبلغت إصابات اليوم التالي (٧٢) بمنى و(٢٥) بمكة، وذكر أن عدد إصابات الكوليرا في عرفات غير محصور، وأنه حصلت (٢١) وفاة بمنى وإصابات بالجديري. وأضاف أنه في يومي [١٣-١٤ ذي الحجة / ٥-٦ كانون الأول] حصلت ستة وثلاثون إصابة و (٢٤٦) وفاة كوليرا بمكة^(٦٣).

وأضاف المندوب أنه في الفترة [٢١-٢٣ ذي الحجة / ١٣-١٥ كانون الأول] حصل (٥٧) وفاة كوليرا بمكة، أما في جدة فحصل (٩٣٢) وفاة و (١٩) إصابة^(٦٤). أما في الفترة [٢٤-٢٦ ذي الحجة / ٦-١٦-١٨ كانون الأول]، فحصل (٢٢) وفاة كوليرا بمكة؛ أما في جدة فقد حصل في يوم ١٨ كانون الأول ثلاث عشرة إصابة و(٥٨) وفاة^(٦٥). وكان ذلك أثناء عودة الحجاج إلى جدة راجعين إلى بلادهم بطريق الطور. واستمرت مراقبتهم في الطور، حيث ظهرت إصابات جديدة بينهم هناك^(٦٦). وأخذ عدد الإصابات بالانخفاض مع مغادرة الحجاج لمكة وجدة، فبلغت خلال يومي ٢٠ و ٢١ كانون الأول وفاة واحد بالكوليرا في مكة، وإصابة واحدة وعشر وفيات بجدة^(٦٧).

وما إن انتهى موسم الحج حتى بدأ الحديث منذ شباط ١٩١٢م، عن عزم الحكومة المصرية تغيير طريق المحمل المصري إلى الحجاز لموسم حج سنة [١٣٣٠هـ / ١٩١٢م]، وارتبط ذلك بتأمين السلامة من جهة، وبسبب الإجراءات الصحية من جهة أخرى، بحيث يسافر المحمل بعد هذا التغيير من القاهرة إلى الإسكندرية، ثم حيفا، فالمدينة المنورة بطريق السكة الحجازية. ويرجع بالطريق نفسه إلى حيفا ومنها بحراً إلى جدة، فمكة، والعودة إلى جدة، ثم إلى الطور والسويس كالمعتاد^(٦٨). وبذلك تمثل الاختلاف عن الموسم السابق بطريق عودة المحمل وليس في ذهابه، إذ يستعمل السكة ذهاباً وإياباً من حيفا إلى المدينة.

انتقل المحمل في تلك السنة من رابع، إلى جدة براً، فوصلها في ٢٥ ذي القعدة ١٣٣٠هـ / ٥ تشرين الثاني ١٩١٢م، وحتى لا يخضع ركبه للحجر الصحي خمسة أيام في جزيرة أبو سعد، توسط أمير الحج لدى الشريف برقياً لإنزال الركب في جدة، دون الاختلاط بأهلها؛ وذلك بسبب مرض اثنين من ركاب المحمل، مشتبه في حالتهم؛ ورغم أنه ذكر أنها عادية، إلا أنهما توفيا لاحقاً، بعد إرسالهما إلى المستشفى بمعرفة الطبيب. وقد أصدر الشريف حسين تعليماته إلى جدة بنزول ركاب المحمل دون حجر. وذهب المحمل إلى مكة، وعاد إلى جدة في ٢٧ تشرين الثاني، وغادرها في اليوم التالي إلى الطور^(٦٩).

وجاء في تقرير أمير الحج لتلك السنة حول طريق المحمل والإجراءات الصحية المتعلقة به؛ أنه يجب ترك اختيار طريق المحمل إلى الشريف وتحت مسؤوليته، وأن يسير المحمل بطريق رابع، إلى جدة براً، فلا يخضع للحجر الصحي في جدة وانتقد أمير الحج نظافة المعسكر المصري بمكة، ونصح بإحاطته بسور، وطلب نقل صهرج ماء إلى منى؛ لأن الماء المكشوف ينقل الأمراض^(٧٠).

كان الوضع الصحي لحج سنة [١٣٣٠هـ / ١٩١٢م] ملوثاً بالكوليرا، قبل موسم الحج؛ وعلم الديوان الخديوي بذلك في [١٥ شوال / ٢٧ أيلول، من مجلس الصحة والمحاجر بالإسكندرية بناء على بلاغ قنصل بريطانية في جدة بظهور الكوليرا في مكة^(٧١). ونشرت الأهرام نص البلاغ الذي بعثه القنصل وهو "جدة في ٢٦ أيلول، ظهر الهواء الأصفر في مكة بين الجيش والحجاج"^(٧٢). وأخبر المندوب العثماني مجلس الصحة بوقوع ثمانين إصابة كوليرا في مكة، وبقرار مجلس الصحة الأعلى في الاستانة باعتبار الحج ملوثاً بالكوليرا، ووجب الحجر خمسة أيام على السفن العادية المغادرة لجدة، وتطهير السفن التي تنقل الحجاج من جدة إلى ينبع في محجر أبي سعد قبل سفرها، وفحص الحجاج طبياً عند سفرهم من المحجر وعند وصولهم إلى ينبع^(٧٣).

وانتشرت الكوليرا في المدينة المنورة، وتقرر الحجر على واردات الحجاز إلى مصر منذ تشرين الأول ١٩١٢^(٧٤)، واتخذت مصر الاحتياطات للوقاية منها؛ إذ كانت الكوليرا منتشرة في البلاد العثمانية والمناطق المجاورة وفي مصر. وكانت آثارها في الحجاز كبيرة ووفياتها كثيرة؛ فقد حدث في مكة يومي [١٢-١٣ ذي الحجة ١٣٣٠/ ٢٢-٢٣ تشرين الثاني ١٩١٢م] [١٩٢٤) وفاة، وحدث لاحقاً المزيد من الوفيات والإصابات في مكة وجدة؛ وأخبر مندوب الدولة العثمانية مجلس الصحة أنه في الفترة [١٦-٢٢ ذي الحجة/ ٢٦ تشرين الثاني - ٢ كانون الأول] حدث بجدة (٣٠٢) إصابة، و(٢٩٠) وفاة كوليرا^(٧٥). وكانت الحالة الصحية في جدة سيئة حتى يوم [٢٥ ذي الحجة / ٥ كانون الأول]^(٧٦)؛ وأخذ عدد الإصابات فيها بالارتفاع حتى أواخر شهر كانون الأول^(٧٧).

وبلغ مجموع الحجاج المصريين لتلك السنة (١٣٠٠٠)، واتخذت الحكومة المصرية التدابير اللازمة لكي لا يعود الحجاج دون حجر؛ ومات في الطور منهم (٤٦) شخصاً، كان منهم (١١) بالكوليرا^(٧٨). هذا غير الذين توفوا في الطريق، قبل الوصول إلى الطور، وذكر المعتمد البريطاني في مصر أن الكوليرا لم تدخل مصر سنة ١٩١٢^(٧٩).

واختلف الحج المصري في سنة (١٣٣١هـ / ١٩١٣م) عن سابقتها، بأن أصدرت الحكومة المصرية شروط الحج وفق طريقين هما: السويس وسورية، وعمل الدفتر الخاص بالحجاج المصريين على نموذجين، حسب رغبة الحاج في الطريق الذي يسلكه^(٨٠). كما عدل ديوان الأوقاف في تلك السنة عن إرسال البعثتين الطبيتين اللتين اعتاد إرسالهما سنوياً منذ سنة ١٩٠٨م، مع المحمل إلى الحجاز؛ إحداها لمكة والثانية للمدينة؛ وذلك لقلة فائدهما بنفقاتهما البالغة ثمانمائة جنيه، إضافة إلى قصر مدة إقامتهما في الحجاز، فلا تمكنهما من مداواة المرضى^(٨١).

استمر ظهور الأوبئة في المناطق المحيطة بمصر خلال الفترة [١٣٢٩-١٣٣١هـ/ ١٩١١-١٩١٣م]، وبات متوقعا أن يقرر مجلس الصحة والمحاجر الدولي اعتبار موسم الحج لسنة [١٣٣١هـ/ ١٩١٣م] ملوثاً بالطاعون الذي انتشر قبل الموسم، وسعت كل من مصر والدولة العثمانية لاتخاذ الإجراءات الصحية الوقائية لمنع دخول الأوبئة إلى أراضيها.

وأصدرت الدولة العثمانية أوامرها لاتخاذ الوسائل الصحية في بواخر الحجاج، فمنعت نقل الجلود غير المدبوغة فيها، وكذلك المواشي إلا لأكل الركاب، وغيرها، واتخذت الاحتياطات نحو البضائع القادمة من بلاد ملوثة بالكوليرا أو الطاعون أو غيرها^(٨٢). وقرر مجلس الصحة والمحاجر الدولي بتاريخ ٦ تشرين الأول ١٩١٣م، منع الحجاج الأجانب من النزول إلى الموانئ المصرية في طريقهم إلى الحجاز^(٨٣)، كما قرر لاحقاً اتخاذ الاحتياطات الصحية من الكوليرا تجاه واردات الاسنانة ورومانية، وألغاهما تجاه واردات القنفذة في البحر الأحمر^(٨٤).

عدّ الحج سنة [١٣٣١هـ/ ١٩١٣م] ملوثاً بالطاعون، بقرار من مجلس الصحة والمحاجر الدولي بتاريخ [٤ ذي الحجة ١٣٣١هـ/ ٤ تشرين الثاني ١٩١٣م]^(٨٥).

وذلك بسبب حدوث إصابات طاعون في جدة، علماً أن ركب المحمل المصري لم يظهر فيه وباء، وعاد إلى الطور بسلام في ٢٠ تشرين الثاني^(٨٦). لم تقر الدولة العثمانية بقرار المجلس؛ الذي عندما قوبل بالنقد في مصر، نظراً لما يترتب عليه من إجراءات الحجر، قامت الصحافة المصرية للدفاع عن المجلس وقراراته، مبينة فضله في حماية مصر من الأوبئة في السنوات السابقة^(٨٧).

وخضع الحجاج العائدون من الحجاز إلى الطور، إلى الحجر الصحي لمدة عشرة أيام، رغم تحفظ الدولة العثمانية، وجماعات من الحجاج المصريين على قرار مجلس الصحة والمحاجر الدولي، ولما سعت إدارة السكة الحديدية الحجازية للاتفاق مع بعض شركات الملاحة لنقل الحجاج الراغبين بزيارة المدينة، من جدة إلى حيفا، ومنها إلى

المدينة بالسكة، تردد أصحاب هذه الشركات بسبب إجراءات الحجر في الطور؛ نقلت إدارة السكة الأمر إلى الصدارة في الآستانة، التي كتبت إلى الديوان الخديوي بالأمر مبيّنة أن إجراءات محجر الطور تتم حتى في السنين التي لم يظهر فيها وباء في الحجاز، فضلاً عن عدم اختلاط بواخرها بالسواحل المصرية، مما يستوجب ضياع ثلاثة أو أربعة أيام، الأمر الذي تسبب في عدول الحجاج عن زيارة المدينة. كما أوعزت الصدارة إلى نظارة الصحة لديها لتسهيل مرور تلك البواخر ومتابعة الأمر مع الحكومة المصرية، بحيث تلغي إجراءات الحجر في الطور، أو تسرع لتتم في ساعة أو ساعتين، ونقل نتيجة المساعي إلى الصدارة، لإعلانها إلى الحجاج وشركات الملاحة. كما أبلغت نظارة الصحة العثمانية مندوبها في المجلس الدولي لنقل الأمر إلى مجلس الصحة المصري^(٨٨).

ولما أعلمت الداخلية المصرية الصدارة بقرار المجلس الدولي باعتبار الحج ملوثاً أجابته الصدارة في [٢ محرم ١٣٣٢هـ / ١ كانون الأول ١٩١٣م]، استناداً إلى رأي نظارة الصحة العثمانية، أنه نظراً لعدم ظهور الكوليرا، وكون الحالة الصحية العامة على ما يرام، فيجب رفع التدابير الصحية المتخذة على الحجاج في الطور^(٨٩). ولم يصل الجانبان إلى اتفاق حول هذا الأمر.

واستغاث جماعة من المصريين باسم حجاج الباخرة طنطا، بالديوان الخديوي من إجراءات محجر الطور؛ لأن مدة الحجر التي تقرر عليهم عشرة أيام، دون احتساب مدة السفر والمكوث، ورغم شهادة الأطباء لنظافة الحج^(٩٠) وبلغ عدد الحجاج المصريين لسنة ١٩١٣م، (١٣٦٦٧)، وتوفي منهم (٥٢)^(٩١).

استمر ظهور الأوبئة خاصة الكوليرا والطاعون في الحجاز خلال مواسم الحج قبيل الحرب العالمية الأولى، والتي سببت الكثير من الوفيات والإصابات بين الحجاج، كما انتشر مرض الجدري سنة [١٣٤٩هـ / ١٩١١-١٩١٢م] في منى بمكة، واقتصر انتشار الأوبئة في الحجاز بتشديد إجراءات الحجر الصحي على الحجاج المصريين

في طريق عودتهم إلى مصر؛ وفي التأثير على العلاقات الاقتصادية بين مصر والحجاز من خلال منع الصادرات الحجازية إلى مصر.

واقصر دور مجلس الصحة والمحاجر الدولي على مراقبة الحالة الصحية في الحجاز خلال مواسم الحج، وبالتالي متابعة ما يترتب عليها من إجراءات الحجر الصحي في محجر الطور؛ وذلك للحيلولة دون دخول الأوبئة من الحجاز إلى مصر، كما حصل سنة [١٣٣٠هـ / ١٩١٢م]، أو الحد من انتشارها، كما تدخل المجلس في اختيار طريق المحمل المصري والحجاج المصريين، وغيرهم من المارين بمصر؛ وإلزامهم بأسلوب غير مباشر بالعودة من الحجاز بحراً من جدة إلى الطور، بينما ترك الحرية لهم في طرق ذهابهم من مصر إلى الحجاز.

ولم تتفق الدولة العثمانية مع المجلس الدولي في إقرار طبيعة الحالة الصحية في الحجاز خلال بعض مواسم الحج، كما حصل سنة [١٣٣١هـ / ١٩١٣م]؛ إلا أن قرارات المجلس كانت نافذة على مصر وحجاجها، دون تمكن الدولة العثمانية من ذلك، الأمر الذي سبب المزيد من المتاعب للحجاج العائدين من الحجاز إلى مصر، كما تضرر من ذلك أصحاب البواخر التي كانت تنقل الحجاج بين مصر والحجاز.

الإجراءات الصحية خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م):

عزمت الحكومة المصرية قبيل موسم حج سنة [١٣٣٢هـ / ١٩١٤م]، على اختيار طريق دائم لسفر المحمل المصري إلى الحجاز؛ وأرسلت مندوباً إلى الحجاز لبحث هذا الأمر مع شريف مكة؛ فاقترح الشريف أن يسافر المحمل من حيفا إلى المدينة ذهاباً وإياباً بالسكة الحجازية، ومن حيفا بحراً إلى جدة، ومن جدة إلى مكة براً ذهاباً وإياباً. وقد وافق مجلس النظار المصري على الطريق الذي اقترحه الشريف^(٩٢). ونشرت الداخلية المصرية الاحتياطات الصحية الواجب اتخاذها بمحجر الطور، حيث لم يؤثر الطريق الجديد عليها^(٩٣)؛ لأنه يقضي بعودة المحمل إلى الطور، وفق التوجهات السنوية لمجلس الصحة والمحاجر الدولي.

وجاء إعلان الحرب العالمية الأولى في أوروبا أوائل آب سنة ١٩١٤م، ليجعل الحكومة المصرية تعيد النظر في موقفها من إرسال المحمل والحج بشكل عام. وعدلت الداخلية المصرية عن منشورها حول الحج، الذي أصدرته في الأول من آب، وكان متطابقاً في إجراءاته وشروطه مع منشور سنة ١٩١٣م، ورأت تعميم منشور جديد، إذ أصبح السفر بين مصر والحجاز محفوفاً بالمخاطر الصحية والأمنية لأسباب عدة. كان منها؛ عدم تمكن الحكومة المصرية من اتخاذ الاحتياطات الصحية والأمنية اللازمة، واستند المنشور الجديد إلى فتوى مفتي الديار المصرية التي نصحت بتأجيل الحج^(٩٤). وكانت المعتمدة البريطانية في مصر، في ضوء توجيهها بمنع الحج سنة ١٩١٤م، قد ألححت إلى استحالة ضمان إدارة الحجر الصحي بسبب تشتت هيئاته الطبية^(٩٥).

أدت حالة الحرب مع توقع اشتراك الدولة العثمانية فيها؛ إلى انخفاض عدد الراغبين بالحج سنة ١٩١٤م، من مصريين وغيرهم^(٩٦). وأخيراً تقرر رسمياً في مصر، سفر المحمل المصري حاملاً الكسوة فقط، دون المساعدات السنوية المعتادة؛ بطريق السويس - جدة، وقصره على الحج فقط، أي دون زيارة المدينة المنورة^(٩٧). واكتفت الحكومة المصرية بتوصيل المحمل إلى جدة، وتسليمه إلى مندوب الشريف فيها بتاريخ [٢٩ ذي القعدة ١٣٣٢هـ / ١٩ تشرين الأول ١٩١٤م]^(٩٨). ولما أعلنت الدولة العثمانية الحرب على بريطانيا وحلفائها في ٥ تشرين الثاني ١٩١٤م، ثم أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر في ١٩ كانون الأول ١٩١٤م، أصبح موقف بريطانيا من حج سنة ١٩١٤م، مجالاً للدعاية السياسية والتنافس بين بريطانيا والدولة العثمانية. علم مجلس الصحة والمهاجر الدولي أن صحة الحجاج بمكة وعرفات جيدة، ولم يحدث بينهم إصابة، وقد أبحر بعضهم من جدة أوائل تشرين ١٩١٤^(٩٩). وقد وصفت الحالة الصحية في الحجاز بشكل عام بأنها جيدة. وعُدَّ موسم الحج سنة [١٣٣٢هـ / ١٩١٤م] غير ملوث^(١٠٠). ولما اجتمع مجلس الصحة والمهاجر الدولي في الأول من

كانون الأول ١٩١٤م، لبحث مسألة الحج وغيرها، لم يحضره مندوبو الدول المعادية لبريطانية من الدولة العثمانية وألمانية والنمسا؛ لأن المجلس كما جاء في المقطم وإن كان دولياً؛ فهو متعلق بالحكومة المصرية، وتابع لها في إجراءاته، ويمثل كل دولة فيها قنصلها وطبيب من قبلها^(١٠١). ومثلت لهجة المقطم، نحو المجلس الدولي، تحولاً جيداً في نظرة الصحافة المصرية، التي طالما عدّت القرارات الصادرة عنه دولية لا مصرية، ولا يمكن إلغائها أو تعديلها بقرار مصري، بل لا بدّ من قرار دولي مشابه.

لم يختلف موقف الحكومة المصرية من الحج سنة ١٩١٥م، عن السنة السابقة، في ضوء استمرار الحرب، واشتراك الدولة العثمانية وبريطانية فيها، إذ دخلت المسألة الحسابات السياسية لمواقف المتحاربين؛ وأصبحت مسألة الإجراءات الصحية لا وجود لها، خاصة مع الانخفاض الكبير في عدد الحاج.

رافق التوجه البريطاني لإنجاح موسم الحج بعد ثورة الشريف حسين بن علي سنة ١٩١٩م، السعي لاتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إعادة المواصلات بين مصر والحجاز، وكذلك تجهيز الإجراءات الصحية اللازمة نحو الحج في ذهابهم وإيابهم. وظهرت تلك الاستعدادات في مصر، بعد إعلان ثورة الشريف، وعلى كافة المجالات، كان أبرزها الناحية الصحية؛ والتي جاءت ضمن سياسة الحكومة المصرية نحو تشجيع الحج لتلك السنة وفق الرغبة البريطانية، لدعم الثورة في الحجاز.

اهتمت الحكومة المصرية منذ أواخر تموز سنة ١٩١٦م، بإعداد الأوضاع الصحية المناسبة لسفر الحاج المصريين إلى الحجاز، وبحثت الإجراءات الخاصة بهم، خاصة بعد خروج العثمانيين بهيئاتهم الطبية من الحجاز، وضرورة مرور الحاج على محجر صحي قبل دخولهم الحجاز^(١٠٢). فلما استولت بريطانية على جزيرة قمران في البحر الأحمر، والتي كانت الدولة العثمانية تتخذها محطة صحية للحجاج القادمين من الشرق الأقصى، رأت الحكومة البريطانية بالاشتراك مع السلطنة

المصرية إعادة العمل بمحجر هذه الجزيرة لتسهيل سفر الحجاج المصريين إلى الحجاز، وأخذ مجلس الصحة البحرية والمحاجر الإعداد لذلك^(١٠٣).

وأصبح محجر قمران المكان الذي ينزل فيه الحجاج المصريون بدلاً من محجر أبي سعد، قبل دخولهم الحجاز اعتباراً من سنة ١٩١٦م، ولم يرَ مجلس الصحة والمحاجر انتداب طبيب لمرافقة المحمل المصري في الحجاز لتلك السنة، وفسر ذلك بسبب استقرار الحالة الصحية هناك، كما أن عدد ركب المحمل المصري محدود، وستكون العناية لهم في قمران كافية^(١٠٤)، ورغم ذلك رأت مصلحة الصحة العمومية المصرية انتداب الطبيب الميجر تومسون (Thomson) للإقامة في جدة أثناء موسم الحج، ومراقبة الحجاج المصريين، فسافر المحمل إلى جدة، وبقي فيها بانتظار عودة الحجاج^(١٠٥).

وقد ظهرت الكوليرا قبل موسم الحج في تركية وسورية وشبه جزيرة سيناء، واستعدت مصلحة الصحة المصرية لمنع دخولها إلى مصر، وأخضعت القادمين من تلك المناطق لرقابة مشددة، وأعلنت أن القادمين من جزيرة العرب إلى الموانئ المصرية والسودانية، ستسري عليهم معاملات خاصة^(١٠٦). وتقرر عدم نزول الحجاج غير المصريين إلى الموانئ المصرية بعد الحج. كما تقرر الحجر في الطور مدة عشرة أيام في حالة ظهور الوباء وثلاثة في حالة خلو موسم الحج منه^(١٠٧). واستعداداً من الحكومة المصرية لاستقبال الحجاج في الطور، أوفدت هيئتين إحداهما صحية من مجلس الصحة، وثانيهما من وزارة الداخلية^(١٠٨).

اجتمع مجلس الصحة والمحاجر اجتماعه الشهري في ٦ ذي الحجة ١٣٣٤هـ / ٤ أكتوبر ١٩١٦م، وبحث مسألة الحج المصري، وقرر اعتبار الحج موبوءاً على سبيل الاحتياط، وجعل مدة الحجر في الطور عشرة أيام، لمنع دخول الوباء إلى مصر؛ مستنداً على عدم تلقيه أية معلومات عن الحالة الصحية في الحجاز، وعدم وقوفه على الحقيقة هناك^(١٠٩). اتجهت رغبة المجلس ومصلحة الصحة المصرية إلى اعتبار الحج

موبوءاً، بغض النظر عن الحالة الصحية في الحجاز، رغم عدم ورود ما يفيد بانتشار الوباء هناك، على سبيل المبالغة في الاحتياط^(١١٠).

ولما تأكدت سلامة الحالة الصحية لجميع الحجاج؛ التمس بعضهم إنقاص مدة الحجر، وأخذت الجهات المختصة تنظر في الأمر^(١١١)، فقرر مجلس الصحة والمحاجر في ٢٤ تشرين الأول إلغاء قراره الأول واعتبار الحج نظيفاً، على أثر الأخبار التي وصلتته من الحجاز والطور بعدم ظهور أمراض وبائية قبل الحج ولا بعده، وتبع ذلك رفع الحجر عن ركب المحمل والحجاج المصريين؛ لأنهم قد أمضوا حتى تاريخه أكثر من ثلاثة أيام في الطور^(١١٢).

وقبل قرار المجلس باعتبار الحج نظيفاً بالارتياح في مصر، ليس فقط لأنه سهل عودة الحجاج، وقلل التكاليف عليهم، بل لأنه أزال العقبات التي يقضي بها نظام الحجر من طريق المواصلات التجارية بين مصر والحجاز؛ لأن القرار السابق - ٤ تشرين الأول - يقضي بالحجر على واردات الحجاز وفقاً للأصول المتبعة^(١١٣).

وتركزت جهود ملك الحجاز وحكومته سنة ١٩١٧م، لإنجاح موسم الحج سنة ١٣٣٥هـ، على الناحية الصحية. وقام الحسين بزيارة مدينة جدة قبل موسم الحج لهذا الغرض، وأمر بتشكيل هيئة عليا لمراقبة الأحوال الصحية في جدة، والتي كان من قراراتها أن يطلب مدير صحة جدة من رئاسة مصلحة الصحة المصرية ثلاثمائة مصيدة فئران لتوزع على أهالي جدة مجاناً^(١١٤). ولما زار الحسين جدة في أواخر رجب ١٣٣٥هـ/ أيار ١٩١٧م؛ أكد هناك على الاحتياطات الصحية في موسم الحج، وتفقد المحاجر الصحية. وأنشأت مملكة الحجاز باخرتين في سواحلها على البحر الأحمر، وجهزتهما بالمعدات الكافية للمراقبة الصحية، خاصة بعدما تحقق انتشار الطاعون في السويس، وأصبحت الحجاز تحتاط لمنع دخوله إليها^(١١٥). وقوبلت الإجراءات الحجازية خصوصاً في المجال الصحي استعداداً لموسم الحج؛ بالشكر والثناء في مصر^(١١٦). ومثلت تلك الاحتياطات الصحية ظاهرة جديدة، ليس فقط لأنها

المرّة الأولى التي تتولى فيها الحجاز كدولة حماية نفسها من الأوبئة دون وصاية من طرف آخر، بل لأن المعتاد في حالة انتشار الأوبئة في حوض البحر الأحمر أن تحتاط مصر لذلك، خصوصاً من جهة الحجاز خلال مواسم الحج، لا أن يحدث العكس.

ورغم الاستعدادات الحجازية لإنجاح موسم الحج سنة ١٣٣٥هـ / ١٩١٧م، فقد تراجع عدد الحجاج مقارنة بسنة ١٩١٦م، فقدّر عدد المصريين منهم بحوالي ثلاثمائة؛ إضافة إلى حرس المحمل وموظفيه الذي زاد على عدد الحجاج، وقُدِّرَ بحوالي خمسمائة شخص^(١١٧)، وارتبط هذا التراجع في مصر، بالإجراءات الإدارية والصحية والبحرية التي تجربها حكومات مصر والهند والمغرب والحجاز^(١١٨). ورغم قلة عدد الحجاج المصريين سنة ١٩١٧م، فقد أرسلت الحكومة المصرية في [١٤ ذي القعدة ١٣٣٤هـ / ١١ أيلول ١٩١٧م]، بعثة صحية إلى جدة؛ لاتخاذ الاحتياطات اللازمة، وكانت مؤلفة من الميجور تومسون (Thomson) مدير قسم الأوبئة، وثلاثة أطباء آخرين وسبعة موظفين (مخبريين وخمسة ممرضين)، وجهزت تلك البعثة بمستشفى نقال، ليقام في جدة، يتسع لمئتي مريض، ومعها الأدوات اللازمة، واعتبرت تلك العناية غير مسبوقه^(١١٩). ويبدو أن لتلك البعثة مهمات إضافية تتجاوز العناية بالحجاج في ضوء استمرار الحرب في الحجاز بين القوات العثمانية والقوات العربية التابعة للشريف وبريطانية.

وعقد مجلس الصحة والمحاجر اجتماعه الشهري الأول في أيلول، ولم يتخذ أي قرار بشأن موسم الحج^(١٢٠)؛ ولما عقد جلسته الشهرية في [١٥ ذي الحجة ١٣٣٤هـ / ٢ أكتوبر ١٩١٧م]، اعتبر الحج نظيفاً، بناء على التدابير الصحية المتخذة لاستقبال الحجاج عند العودة من الحجاز، واستناداً على معلومات رسمية وصلته من الحكومة الحجازية، حول الاحتياطات الصحية التي اتخذتها لمنع انتشار الأمراض في الحجاز^(١٢١).

ولم يشهد حج سنة ١٩١٨م، ارتفاعاً ملحوظاً عنه في سنة ١٩١٧م، فبلغ عدد الحجاج المصريين (٤٦٩) حاجاً، وانخفض الإقبال على الحج بشكل عام، في مصر والجزيرة العربية خصوصاً، وأعيد ذلك لتوتر العلاقات بين عبد العزيز آل سعود أمير نجد وملك الحجاز، اعتبر موسم الحج خالياً من الأمراض الوبائية^(١٢٢).

رغم تراجع الخدمات الصحية المقدمة في الحجاز خلال الحرب العالمية الأولى [١٩١٤-١٩١٨م]، فقد لوحظ عدم انتشار الأوبئة هناك، في ضوء الانخفاض الكبير في عدد الحجاج عامة ومنهم المصريين، مقارنة بها قبل الحرب، مما يؤكد الارتباط الوثيق بين ارتفاع عدد الحجاج وانتشار الأوبئة خلال مواسم الحج في الحجاز.

الخاتمة:

تعرضت الحجاز خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلى انتشار الأوبئة والأمراض خصوصاً خلال مواسم الحج. وسعت مصر إلى مراقبة الأوضاع الصحية في الحجاز من خلال إيفاد البعثات الطبية صحبة المحمل المصري مصحوبة بالأدوية والمعدات اللازمة. وكانت تتسق مع الدولة العثمانية لمراقبة الحجاج خلال تنقلهم بين مصر والحجاز.

وارتبطت الإجراءات الصحية بين مصر والحجاز بقرارات مجلس الصحة والمحاجر الدولي الذي اتخذ الإسكندرية مقراً له؛ وكان يقرر الحالة الصحية في الحجاز خلال مواسم الحج المتتالية، وقضت أنظمتها في حال عُدَّ الموسم موبوءاً، أن يُحجر لزوماً عشرة أيام على الحجاج في محجر الطور قبل دخولهم الأراضي المصرية. ولما وصلت السكة الحديدية الحجازية إلى المدينة المنورة سنة ١٩٠٨م، التي ربطت بلاد الشام وسواحل البحر الأبيض المتوسط بالحجاز، وتوجه الحجاج إلى استخدامها في رحلتهم بين مصر والحجاز، برزت مشكلة إلزامية عودة الحجاج بطريق الطور قبل دخولهم مصر. هذا مع عدم وجود محجر صحي مصري جهة البحر المتوسط، وكذلك عدم تمكن الدولة العثمانية على اعتماد محجر تبوك باعتباره دولياً وبدلياً لمحجر

الطور بالنسبة للحجاج الراغبين بالعودة بطريق الشام بواسطة السكة. وقد سعى المجلس الدولي إلى إجبار الحجاج المصريين وغيرهم المارين بالأراضي المصرية، بشكل غير مباشر على العودة لطريق الطور، وذلك من خلال التضييق على العائدين بطريق الشام.

وانتشرت الأوبئة في الحجاز والمناطق المحيطة قبل الحرب العالمية الأولى (١٩١١-١٩١٣م)؛ وأصبح طريق الحج من مصر مرتبطاً بالإجراءات الصحية التي يقرها المجلس الدولي في مثل هذه الظروف، وسعت مصر بالتنسيق مع شرافة مكة لاختيار الطريق الأنسب لسفر المحمل المصري والحجاج المصريين، بما ينسجم مع توجهات المجلس الدولي بأن يكون طريق عودتهم من جدة إلى الطور، حتى لا يتعرضوا إلى مزيد من المتاعب؛ حيث ظهرت قرارات المجلس باعتبارها دولية ملزمة لمصر وحجاجها وغيرهم من المارين بالأراضي المصرية في طريقهم من وإلى الحجاز.

أوقفت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، الجهد الدولي المنظم فيما يتعلق بالإجراءات الصحية، التي قادها مجلس الصحة والمحاجر الدولي، الذي أصبح بحكم الموقوف. وارتبطت الإجراءات بين مصر والحجاز بالمواقف السياسية للدول ذات العلاقة بكلا البلدين، خصوصاً الدولة العثمانية وبريطانية في ضوء نفوذهما في منطقة حوض البحر الأحمر، وموقفهما من الحرب. وباشرت بريطانيا الإجراءات الصحية بين مصر والحجاز خصوصاً بعدما أعلنت حمايتها على مصر أواخر سنة ١٩١٤م، وساندت قيام الثورة العربية في الحجاز، التي أعلنت سنة ١٩١٦م، وتولت على أثرها المملكة الهاشمية الحجازية مسؤولياتها الصحية بالتنسيق مع السلطات البريطانية في مصر.

الهوامش

- (١) محمد لبيب الببتوني: الرحلة الحجازية لولي النعم عباس حلمي باشا الثاني خديوي مصر لسنة ١٣٢٧هـ، ط١، مطبعة مدرسة عباس باشا الأول، ١٩١٠م، ص ٢٣٢-٢٣٤.
- (٢) عايض بن خزام الروقي: المنشآت الطبية في الحرمين الشريفين خلال العهد العثماني، (دراسة تاريخية وثائقية)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، عدد ٨٨، السنة ٢٢، خريف ٢٠٠٤م، ص ٣٣-٣٦.
- (٣) محمد صادق باشا: الرحلات الحجازية، إعداد وتحرير محمد همام فكري، ط١، بدر للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م، ص ١٧٩ وانظر: ص ٣٠٤. إبراهيم رفعت: مرآة الحرمين أو الرحلات الحجازية والحج ومشاعره الدينية، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٣٤٤هـ / ١٩٢٥م، ص ١٦.
- (٤) محمد صادق: المصدر نفسه، ٢٨٩.
- (٥) المصدر نفسه.
- (٦) إبراهيم رفعت: المصدر السابق، ج١، ص ١٦.
- (٧) المصدر نفسه، ج٢، ص ١٢٧.
- (٨) المصدر نفسه، ج١، ص ٣٥، ٣٢٩. محمد صادق: المصدر نفسه، ١١٢، ١٩١، ٣٤٣.
- (٩) محمد الببتوني: المصدر السابق، ص ١٥٥.
- (١٠) إبراهيم رفعت: المصدر السابق، ج١، ص ٢٠٩. محمد صادق: المصدر نفسه، ص ٢٩٠.

- (١١) محمد صادق: المصدر نفسه، ص ١٧٨، ١٧٩؛ وانظر حول أماكن الشرب في جدة ص ٢٩٠، ٣٠٤. وحول المستشفى العسكري ومستشفى الغرباء في مكة: إبراهيم رفعت: المصدر السابق، ج ١، ص ١٨٤-١٨٥.
- (١٢) نضال داود المومني: علاقة مصر بالحجاز على عهد الشريف حسين وموقفها من ثورته وصراعه مع عبد العزيز آل سعود، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف أ. د. جمال زكريا القاسم، وبمشاركة د. عراقي يوسف، كلية الآداب - قسم التاريخ - جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٣، ص ١٩٦.
- (١٣) نعوم شقير: تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها مع خلاصة تاريخ مصر والشام والعراق وجزيرة العرب وغيرها عن طريق سيناء، تقديم محمد أبو سليم، ط ١، دار الجبل، بيروت، ١٤١١هـ / ١٩٩١م ص ١٣٥-١٣٦.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ١٣٦.
- (١٥) محمد صادق: المصدر نفسه، ص ٧٩؛ وانظر: ص ٧٢، ٢٦١، ٤٠٦؛ إبراهيم رفعت: المصدر السابق، ج ١، ص ٥ ج ٢، ص ٤٨.
- (١٦) إبراهيم رفعت: المصدر السابق، ج ١، ص ٤٨، ١٤٨-١٤٩.
- (١٧) المصدر نفسه، ص ١٨٣.
- (١٨) إبراهيم رفعت: المصدر السابق، ج ١، ص ١٨٦. الأهرام، ٧ كانون الأول ١٩٠٨.
- (١٩) الأهرام، المصدر نفسه، ٢ كانون الثاني، ١٩٠٨.
- (٢٠) إبراهيم رفعت: المصدر السابق، ج ١، ص ١٨٩.
- (٢١) المصدر نفسه، ص ١٨٦. الأهرام ٧ كانون الأول ١٩٠٨.
- (٢٢) دار الكتب والوثائق القومية في القاهرة، سجلات عابدين، وارد عربي، س ٥/٢٠/١٤، ص ٥، ١١-١٣ مع ملاحظة أن جميع السجلات والمحافظ الواردة

- في الدراسة هي من محفوظات دار الكتب والوثائق بالقاهرة، لذلك سيصار لاحقاً إلى كتابة البيانات الخاصة بالهامش مباشرة.
- (٢٣) الأهرام، كانون الثاني، ١٩٠٩.
- (٢٤) نضال المومني: المرجع السابق، ص ٢٠.
- (٢٥) المنار، المجلد ١٢، ج ١١، ص ٨٥٧-٨٥٩.
- (٢٦) سعد زغلول: مذكرات، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، تحقيق: د. عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧م، ج ٢، ص ٢٧٣-٢٧٤.
- (٢٧) وثائق مجلس الوزراء، محفظة ١٨/ب (الحج والمحمل)، وثيقة رقم ٣٤، صورة مكتوبة واردة إلى رئيس مجلس النظر من الديوان الخديوي التركي بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٠٩.
- (٢٨) الأهرام، ٢١ كانون الثاني، ١٩٠٩.
- (٢٩) الأهرام، ٧ نيسان، ١٩٠٩.
- (٣٠) الأخبار، ١٣ آب، ١٩٠٩.
- (٣١) الأهرام، ٨ كانون الثاني، ١٩٠٩.
- (٣٢) المؤيد، ٩ كانون الثاني، ١٩٠٩.
- (٣٣) المؤيد، ٢١ كانون الثاني، ١٩٠٩.
- (٣٤) الأخبار، ١٢ آب، ١٩٠٩. الأهرام، ١٢ آب، ١٩٠٩.
- (٣٥) نفس المصدرين.
- (٣٦) المقطم، ٧ كانون الثاني، ١٩١٠.

(٣٧) سجلات عابدين، وارد عربي، س/٥/٢٠/١٦، ص ٢؛ وصادر تلغرافات س
٥٧-٥٦؛ عابدين: محفظة ٥٤٦ (التماسات الحج)؛ المقطم ٢١
كانون الأول ١٩٠٩.

(٣٨) عابدين: محفظة ٥٤٦، وصادر تلغرافات: المصدر نفسه.

(٣٩) محمد البنتوني: الرحلة الحجازية، ص ٢٤٠-٢٤٤.

(٤٠) الأهرام، ١١ كانون الثاني ١٩١٠.

(٤١) تقرير المعتمد البريطاني في مصر لسنة ١٩٠٩، ترجمة وطباعة المقطم سنة
١٩١٠، ص ٨.

(٤٢) الأهرام، ١٢ كانون الثاني ١٩١٠.

(٤٣) الأهرام، ١٤ كانون الثاني ١٩١٠.

(٤٤) الأهرام، ٢٠ كانون الثاني ١٩١٠.

(٤٥) تقرير المعتمد البريطاني في مصر لسنة ١٩٠٩، مصدر سابق، ص ٨.

(٤٦) المقطم، ٢٥ تشرين الثاني، ١٩١٠.

(٤٧) اللواء، ١٠ تشرين الثاني، ١٩١٠.

(٤٨) سجلات عابدين، وارد عربي، س/٥/٢٠/١٧، ص ٣٦-٤٣.

(٤٩) الأهرام، ٢٤ كانون الأول ١٩١٠.

(٥٠) سجلات عابدين، المصدر السابق، ص ٤٣.

(٥١) الأهرام، المصدر السابق.

(٥٢) سجلات عابدين، المصدر السابق، ص ٥٦. وانظر: ص ٤٥-٤٦، ٥٣.

(٥٣) المصدر نفسه، س/٥/٢٠/١٨، ص ٩-١٠.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٦.

- (٥٥) تقرير قنصل بريطانية في مصر لسنة ١٩١٠م، ترجمة وطباعة المقطم، سنة ١٩١١م، ص ٧١.
- (٥٦) اللواء، ٨ كانون الأول، ١٩١٠، ص ٦.
- (٥٧) تقرير قنصل بريطانية في مصر لسنة ١٩١٠م، مصدر سابق.
- (٥٨) سجلات عابدين، وارد عربي، س/١٧/٢٠/٥، ص ٤٢.
- (٥٩) سجلات عابدين، وارد عربي، س/٧٧/٧/٥، ص ٧٤.
- (٦٠) سجلات عابدين، وارد عربي، س/١٩/٢٠/٥، ص ١٥.
- (٦١) المصدر نفسه، ص ٢١.
- (٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٣.
- (٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٥.
- (٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٣-٢٥، ٢٨-٢٩، ٣٢.
- (٦٥) المصدر نفسه، ص ٢١.
- (٦٦) الأهرام، ١٧ شباط، انظر: نضال المومني: المرجع السابق، ص ٢٢٣.
- (٦٧) مجلس الوزراء، المصدر السابق، الوثائق، ٥٧-٥٩، ص ٩-١١. انظر: الأهرام: تشرين الثاني ١٩١٢.
- (٦٨) المصدر نفسه، الوثائق ٦٢-٦٦، ص ١٤-١٨.
- (٦٩) سجلات عابدين، وارد عربي، س/٢٠/٢٠/٥، ص ٢٤. الأهرام: ٢٧ أيلول ١٩١٢.
- (٧٠) الأهرام: ٢٨ أيلول ١٩١٢.
- (٧١) الأهرام: ٣٠ أيلول ١٩١٢.
- (٧٢) المقطم: ١٠ تشرين الأول ١٩١٢.

- (٧٣) سجلات عابدين، المصدر السابق، ص ٥٥-٥٧. مجلس الوزراء، المصدر السابق، وثيقة ٥٩، ص ١. المقطم، المصدر نفسه.
- (٧٤) سجلات عابدين، المصدر السابق، ص ٤٢-٥٤.
- (٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٢-٢٥، ٢٩.
- (٧٦) تقرير قنصل بريطانية في مصر لسنة ١٩١٢م، ترجمة وطباعة المقطم، سنة ١٩١٣م، ص ٨٠.
- (٧٧) المصدر نفسه، ص ٨٤.
- (٧٨) الأهرام: ١٠ تموز، ١٩١٣ (نص منشور كاملاً).
- (٧٩) الأهرام: ٢٦ آب ١٩١٣ وانظر: ٢٧ آب، ١٩١٣.
- (٨٠) الأهرام: ١٩ آب ١٩١٣.
- (٨١) الأهرام: ٦ تشرين الأول ١٩١٣.
- (٨٢) الأهرام: ٢١ تشرين الأول ١٩١٣.
- (٨٣) تقرير قنصل بريطانية في مصر لسنة ١٩١٣م، ترجمة وطباعة المقطم، سنة ١٩١٤، ص ٩٤ ولم يذكر نوع الوباء.
- (٨٤) الأهرام: ١٩ تشرين الثاني ١٩١٣ كانون الأول ١٩١٣. وانظر: سجلات عابدين، وارد عربي، س/٥/١٠/٣، ص ٧٣-٧٤.
- (٨٥) المصدر نفسه، ص ٧٤-٧٨.
- (٨٦) سجلات عابدين، وارد عربي، س/٥/٢٠/٢٢، ص ٦٨.
- (٨٧) تقرير قنصل بريطانية في مصر لسنة ١٩١٣م، مصدر سابق.

- (٨٨) مجلس الوزراء: (البيت الحاكم، تقارير عامة) محفوظة رقم ٥/ب، المعروض على الخديوي بشأن المحمل لسنة ١٩١٤م، بتاريخ [٣ رجب ١٣٣٢هـ / ٢٨ أيار ١٩١٤م]، ص ٦١-٦٠؛ الوثائق ١٠-١١٤.
- (٨٩) المقطم، ٢٣ حزيران ١٩١٤، ٢٧ حزيران ١٩١٤.
- (٩٠) الأهرام: ٢٥ أيلول ١٩١٤.
- (٩١) عباس حلمي الثاني عهدي (مذكرات خديوي مصر الأخير) ترجمة جلال يحيى، مراجعة إسحاق عبيد، تقديم أحمد بعد الرحيم مصطفى، دار الشروق، القاهرة، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م، ص ٢٧٥.
- (٩٢) الأهرام: ٨ أيلول ١٩١٤.
- (٩٣) الأهرام: ٢٥ أيلول ١٩١٤.
- (٩٤) المؤيد: ١٩ و ٢١ أكتوبر ١٩١٤.
- (٩٥) المؤيد: ٥ تشرين الثاني ١٩١٤.
- (٩٦) المقطم، ١٤ تشرين الثاني ١٩١٤.
- (٩٧) المقطم، كانون الأول ١٩١٤.
- (٩٨) الأهرام: ٢٦ تموز ١٩١٦.
- (٩٩) المقطم، ٨ آب ١٩١٦.
- (١٠٠) الأهرام: ٧ تشرين الأول ١٩١٦.
- (١٠١) Ronal Storrs: Orientations, الأهرام: ٧ تشرين الأول ١٩١٦, Nicholson and Watson Limited, London, 1937, p. 202
- (١٠٢) الأهرام: ٢ أيلول ١٩١٦.
- (١٠٣) الأهرام: ١٨ أيلول ١٩١٦. القبلة ١ ذي الحجة، ١٣٣٤.

- (١٠٤) القبلة: المصدر نفسه، الأهرام: ٥ تشرين الأول ١٩١٦.
- (١٠٥) الأهرام، المصدر نفسه.
- (١٠٦) الأهرام: ١١ تشرين الأول ١٩١٦.
- (١٠٧) المقطم: ١١ تشرين الأول ١٩١٦. The Arab Buletin: Bulletin of the Arab Bureau in Cairo, 1916-1919, with a new introduction and explanatory .notes by Dr Robin Bidwell Archive Editions, 1986, Vol. 1 No. N. 28, p.398.
- (١٠٨) الأهرام: ٢٥ تشرين الأول ١٩١٦. Ibid.
- (١٠٩) الأهرام: ٢٦ تشرين الأول ١٩١٦.
- (١١٠) القبلة ١٩ رجب، ١٣٣٥هـ.
- (١١١) القبلة ٣٠ رجب، ١٣٣٥هـ.
- (١١٢) الأهرام: ٢ أيلول ١٩١٧.
- (١١٣) سجلات عابدين، وارد عربي، س/٨/٥/٨٤، ص ٨٤؛ وصادر تلغرافات، الأهرام: ١٤ و ١٥ أيلول ١٩١٧. المقطم، ٢١ آب، ١٩١٧. ١٣ أيلول، ١٩١٧.
- (١١٤) الأهرام: ٢ أيلول ١٩١٧.
- (١١٥) الأهرام: المصدر نفسه ١٩١٧. ٢٩ ب' ١٩١٧. المقطم ٤ أيلول ١٩١٧.
- (١١٦) المقطم ٥ أيلول ١٩١٧.
- (١١٧) الأهرام والمقطم في ٣ تشرين الأول، ١٩١٧. ونقلته القبلة في ١ محرم ١٣٣٦هـ.
- (١١٨) Arab Bulletin, Vol.3, 1918 No. 107, December 6N p 361.